الفصل التاسع

جماعة مواطنين وثيقة الصلة

حين كان محاميًا شابًا يلقي أول خطاب عام له في الثامن والعشرين من عمره، حذّر أبراهام لينكولن من أن مدة متواصلة من عدم استجابة الحكومة واختلالها الوظيفي يمكن أن تغرّب الشعب الأمريكي، وأن «أقوى حصن في أي حكومة، لا سيما حكومة دستورية مثلنا، يمكن أن ينهار ويُدمَر تمامًا - وأعني بهذا الحصن «الارتباط» بالشعب».

يشعر كثير من الأمريكيين الآن بأن حكومتنا لا تستجيب، وأنه ما من أحد في موقع سلطة يستمع إلى ما يقولون أو يهتم بما يفكرون فيه. وهم يشعرون بأن صلتهم بالديمقراطية مقطوعة، وأن صوتًا واحدًا لا يقدم ولا يؤخر، وأنهم، أفراداً، ليس لديهم الآن وسيلة عملية للمشاركة في الحكم الذاتي في أمريكة.

ولسوء الحظ، فإنهم ليسوا مخطئين تمامًا، إذ يُعتبر الناخبون حاليًا، في كثير من الأحيان، من جانب من يسعون إلى «موافقتهم» حتى ينالوا السلطة، مجرد أهداف سهلة للتلاعب. وما يقدم الآن بوصفه «حوارًا» قوميًا الآن هو عادة حديث تلفازي من طرف واحد يتألف من رسائل دعائية بالغة التعقيد. وفي انتخابات نوفمبر 2006، أكد المرشحون الذين سألتهم عن ميزانيات حملاتهم الانتخابية، في كلا

الحزبين السياسيين، أنهم أنفقوا أكثر من ثلثي تلك الميزانيات على إعلانات الثلاثين ثانية التلفازية.

وباستخدام المجموعات المركزية وغيرها من أساليب الاقتراع معقدة، فإن هؤلاء الذين يصممون هذه الرسائل - وتلاميذ إدوارد بيرنيز - لديهم القدرة على استخلاص المعلومات، التي يرغبون في تلقيها «من» المواطنين دون غيرها - وتفيدهم هذه التغذية الراجعة في التوجيه الدقيق لجهودهم في التلاعب. وبمرور الوقت، يصبح فقدان الثقة واضحًا إلى درجة مؤلمة، ويتخذ رد الفعل صورة تشكك واغتراب. وكلما زاد عدد الأمريكيين الذين ينقطعون عن العملية الديمقراطية، أصبحت العملية أقل شرعية.

إن اقتناء جهاز تلفاز -يمنحك القدرة على تلقي المعلومات- ويخفق في إيجاد أي قدرة على «إرسال» معلومات في الاتجاه المعاكس. ولهذه الطبيعة الأحادية الشاذة في وسيلة التواصل الأولى، الموجودة لدى الأمريكيين حاليًا في حوارنا القومي، تأثير عميق على توجههم الأساسي نحو الديمقراطية ذاتها. فإن كان يمكنك الاستقبال ولا يمكنك الإرسال، فما الذي سيفعله ذلك في مشاعرك الأساسية تجاه طبيعة صلتك بالحكم الذاتي الأمريكي؟

إن «نظرية الارتباط» هي فرع جديد مهم في علم نفس النمو يلقي الضوء على أهمية أن يكون الاتصال ثنائي الاتجاه متسقًا وملائمًا وإيجابيًا - وسبب ضرورته لتقوية مشاعر الفرد.

تأسست نظرية الارتباط في البداية على يد جون بولباي وهو طبيب نفسي بريطاني، عام 1958، ثم قامت بتطويرها تلميذته ماري إينسوورث مع غيرها من الخبراء، الذين يدرسون النمو النفسي للأطفال. وبرغم تطبيق نظرية الارتباط على الأفراد، فإنها في رأيي، صورة مجازية توضح أهمية الاتصال الانسيابي الموثوق به في أي علاقة تتطلب ثقة.

وباستخدام هذا التوجه الجديد، تمكن علماء النفس من اكتشاف أن كل طفل يتعلم درسًا وجوديًا حاسمًا -أثناء عامه الأول من العمر- عن علاقته الأساسية ببقية العالم سواء كان ذكرًا أو أنثى. فينشأ لدى الطفل مسار ارتباط يقوم على نماذج مختلفة للرعاية، وطبقًا لهذه النظرية، يتعلم اتخاذ واحدة من ثلاث حالات مزاجية أساسية تجاه العالم:

1. في الحالة المثلى، يتعلم الطفل، ذكرًا كان أو أنثى، أن لديه قدرة طبيعية على التأثير القوي في العالم، وعلى إثارة استجابات ثابتة وملائمة عن طريق توصيل إشارات تعبر عن الجوع أو عدم الراحة، وعن السعادة أو الضيق. فإذا كان الراعي -وهي الأم في معظم الأحيان- يستجيب لمعظم الإشارات الواردة من الطفل بصورة ثابتة وملائمة، فإن الطفل يبدأ في التسليم بأن لديه قوة طبيعية يؤثر بها في العالم.

2. إذا استجاب الراعي الأساسي بصورة غير ملائمة أو بصورة غير متسقة، يتعلم الطفل أن يفترض أنه عاجز عن التأثير في العالم الأوسع، وأن إشاراته ليست لها أهمية حقيقية فيما

يهتم به العالم. والطفل الذي يتلقى فعلاً استجابات خاطئة وغير متسقة من الراعي الأساسي، حتى إن كانت الاستجابات حميمية وحساسة في بعض الأحيان، يُنشئ «الارتباط مقاوم القلق». وينتج عن هذا المسار أطفال يتسمون بالقلق والتبعية، ويسهل خداعهم، ويسهل التلاعب بهم واستغلالهم في الحياة بعد ذلك.

3. في أسوأ حالة، يتعرض الأطفال الذين لا يتلقون استجابة عاطفية من الشخص أو الأشخاص المسؤولين عنهم لخطر بالغ، هو اكتساب شعور بالغضب الوجودي الشديد الذي يجعلهم ينزعون إلى العنف والسلوك المعادي للمجتمع حين يكبرون. فإن عدم الاستجابة المتواصل يؤدي بهم إلى ما يسمى «ارتباط تجنب القلق» وهو نمط حياة يتسم بغضب لا يمكن كظمه، والإحباط والسلوك العدواني العنيف.

إن مشاعر العجز وظيفة تكيفية؛ إذ يتبنى الطفل سلوكًا يهيئ به نفسه للمزيد من الشيء نفسه ؛ فيصبح معاديًا للمجتمع، ويكف عن إثارة مشاعر المودة لدى الآخرين، ومن ثم تعزيز فكرة العجز؛ فيبقى الأطفال في المسار نفسه. ولا تظل هذه المسارات ثابتة؛ لكن كلما طال وجود الطفل في مسار منها، صعب عليه الانتقال إلى مسار آخر.

وبدراسة سلوك البالغين الذين مروا بخبرة إدراك العجز أثناء مرحلة الطفولة، في حياتهم اللاحقة، وجد علماء النفس المتخصصون في نظرية الارتباط أن افتراض العجز، ما إن يستقر في أذهان الأطفال،

يصبح من الصعب -لكن ليس من المستحيل- التخلص منه. فقد وجد أن هؤلاء الذين يدخلون مرحلة البلوغ حاملين معهم هذا الافتراض الوجودي بالعجز، يكونون في الحياة اللاحقة أسرع في افتراض أن ردود الأفعال العدائية المتهورة لتحقيق حاجاته، هي الاستجابة الوحيدة المعقولة. والمؤكد أن الدراسات الطولية التي أجرتها جامعة مينسوتا عبر ما يزيد عن ثلاثين عامًا، وجدت أن من كانوا ضمن هذه الفئة في طفولتهم، يمثلون نسبة كبيرة من نزلاء السجون في أمريكة.

إن العامل الأساسي الذي يحدد أي درس يتم تعلمه، وأي حالة مزاجية يتم اتخاذها، يرجع إلى نمط الاتصال بين الطفل وراعيه الأساسي أو رعاته الأساسيين، وليس إلى المعلومات المحددة التي ينقلها الراعي. فالمهم هنا هو الانفتاح والمصداقية والاستجابية والطبيعة ثنائية الاتجاه في بيئة الاتصال.

أعتقد أن قابلية الديمقراطية للاستمرار تعتمد على الانفتاح والمصداقية والملاءمة والاستجابية والطبيعة ثنائية الاتجاه في بيئة الاتصال. ومع كل ذلك، تعتمد الديمقراطية على إرسال الإشارات واستقبالها بانتظام – ليس بين الناس فقط، ومن يطمحون إلى أن يكونوا نوابهم المنتخبين، ولكن أيضًا بين الناس بعضهم بعضًا. فإن وجود الصلة بين كل فرد والحوار القومي هي المفتاح. وأرى أن مواطني أي نظام ديمقراطي يتعلمون -بمرور الزمن- اتخاذ موقف أساسي تجاه إمكانيات الحكم الذاتي.

obeikandl.com

فإذا كان يبدو أن الديمقراطية تنجح، وإذا كان الناس يتلقون استجابة لها معنى ومتسقة وموثوق بها من الآخرين حين ينقلون إليهم آراءهم ومشاعرهم عن الخبرات المشتركة، فإنهم يبدؤون بالتسليم بأن التعبير عن الذات له أهمية في النظام الديمقراطي. وعندما يتواصلون مع الآخرين بصفة منتظمة، بصور تنتج عنها تغييرات هادفة؛ فإنهم يدركون أن للديمقراطية أهمية.

فإذا تلقى المواطنون استجابات تبدو حقيقية لكنها ليست كذلك، فإنهم يبدؤون في الشعور بأن هناك من يتلاعب بهم. فإذا كانت الرسائل التي يتلقونها من وسائل الإعلام تغذي تلك الشكوك المتنامية، فإن ذلك يعجّل بانهيار الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، إذا قام مواطنو بلد ما بالتعبير عن آرائهم ومشاعرهم عبر مرحلة ممتدة من الزمن دون إثارة أي استجابة لها معنى، فمن الطبيعي عندئذٍ أن يبدؤوا في الشعور بالغضب. فإذا كانت انسيابية الاتصال توفر فرصة ضئيلة للمواطنين للتعبير عن أنفسهم بصورة كاملة، فمن الطبيعي أن يبدؤوا بالشعور بالإحباط والعجز. وهذا ما حدث مرارًا لمجتمعات الأقليات التي تعاني التحامل، ولا تعيرها الأغلبية أذنًا منصفة لسماع شكواها.

لقد تعلم أبناء جيلي في شبابنا أن نتوقع نجاح الديمقراطية. ويتوازن إحباطنا من عدم اقتدار زعمائنا القوميين في السنوات الخيرة وانعدام حساسيتهم الأخلاقية، مع المعرفة التي اكتسبناها في مرحلة سابقة، ويتأثر بالحالة التي تبنيناها أثناء خبراتنا الأولى بوصفنا

مواطنين. وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من أبناء جيلي قد تحرروا من وهم الحكم الذاتي، فإن معظمنا لا يزال يؤمن بأن الديمقراطية تؤتي ثمارها -أو يمكن أن تؤتي ثمارها- وأن الاتصال والمشاركة هي مفاتيح نجاحها.

وفي الولايات المتحدة، ينتقل مشعل الديمقراطية -بحسب صورة جون إف. كينيدي المجازية- من جيل إلى جيل بانتظام. لكن ماذا يحدث لو انتقل المشعل إلى جيل تعلم اتخاذ موقف مختلف تجاه الديمقراطية، ويفترض أن آراءه على الأرجح لن تثير استجابة مناسبة وأقل اتساقًا من المجتمع الأوسع.

ويبدو أن كثيرًا من الشباب الأمريكيين الآن يشعرون بأن الأمر محسوم سواء أكانت الديمقراطية الأمريكية ناجحة بالفعل أم لا. ففي أمريكة المعاصرة، أنشأنا مجتمعًا ثريًا فيه عشرات الملايين من الأفراد ذوي المواهب وواسعي الحيلة على نحو لا يمكن تصوره، وهم لا يقومون بأي دور فعلي كونهم مواطنين. قارن ذلك بما كانت عليه بلادنا عند تأسيسها حيث لم يكن بها سوى حفنة ممن أتيح لهم تعليمٌ حديثٌ يكافئ المرحلة الجامعية – لكن شارك عدد كبير بصورة أساسية في مهمة تاريخية هي إخراج جمهورية بارعة إلى العالم تتجسد فيها صورة جديدة للديمقراطية النيابية.

في الأيام الأولى لديمقراطية أمريكة، كان التعليم وإجادة القراءة والكتابة شرطين أساسيين لإنشاء صلة بالأمة (الكيان السياسي). وفي عالم كانت الكلمة المطبوعة تهيمن على الاتصال فيه، فإن من تعلموا

القراءة تعلموا الكتابة أيضًا. فقد كان امتلاك القدرة على استقبال الأفكار يقترن آليًا بالقدرة على إرسالها، والتعبير عن أفكارك عبر الوسيط نفسه الذي تلقيت منه أفكار الآخرين. وما إن تنشأ الصلة حتى تصبح ثنائية الاتجاه.

فكما كتب توماس جيفرسون: «إن فن الطباعة يحمينا من تراجع العقل والمعلومات».

ومن الناحية التطبيقية، كان من يستخدم الطباعة في الأساس هم النخبة في سنوات أمريكة الأولى، وكانت الهجمات السفيهة القاسية في ذلك العصر تضارع بالتأكيد أسوأ أي هجمات سياسية حديثة. مع ذلك، فتحت سهولة الوصول إلى الكلمة المطبوعة سبل المشاركة في حوار الديمقراطية لأناس مثل توماس باين؛ الذي لم يكن يتمتع بثروة عائلية ولا بنفوذ سياسي - بل كان كل ما اكتسبه يرجع إلى بلاغته في الكتابة.

ظل عصر الكتيبات والمقالات السياسية المطبوعة مدة طويلة قبل أن يحل التلفاز محلها، وهو وسيط يلهي الإنسان ويستحوذ على انتباهه، وهو مصمم للتسلية والإغراء أكثر منه للإعلام والتثقيف. فإذا كانت المعلومات والآراء المتاحة في سوق الأفكار لا تأتي إلا من هؤلاء الذين يملكون المال الكافي لدفع ثمن القبول الباهظ؛ فإن كل هؤلاء المواطنين الذين لا يمكنهم التعبير عن آرائهم بصورة كاملة معرضون إذاً لخطر تعلم أنهم لا حيلة لهم بوصفهم مواطنين، وليس لهم أي تأثير على مجرى الأمور في ديمقراطيتنا - وأن الموقف الملائم الوحيد الذي يمكنهم اتخاذه هو الانعزال أو الإحباط أو السخط.

إن نظامنا السياسي اليوم لا يشرك أفضل العقول في بلادنا في مساعدتنا في الحصول على إجابات، وتنظيم ما نحتاج إليه من موارد للتوجه للمستقبل. وإن استقطاب هؤلاء الناس -بشبكات نفوذهم ومعرفتهم ومواردهم- هو مفتاح خلق القدرة على التفكير المشترك الذي نحتاجه لحل ما يواجهنا من مشكلات، قبل فوات الأوان. ويجب أن يكون هدفنا هو إيجاد طريقة جديدة لإطلاق إدراكنا الجماعي بالأسلوب نفسه الذي أطلقنا به إنتاجنا الجماعي. وعلينا «نحن الشعب» أن نسترد ونحيي القدرة التي كانت لدينا ذات يوم لنقوم بدور متكامل في الحفاظ على دستورنا.

إن الحل التقدمي التقليدي للمشكلات التي تتضمن نقص مشاركة المواطنين في العمليات المدنية والديمقراطية هو مضاعفة اهتمامهم بالتعليم، فالتعليم، في الواقع، هو إستراتيجية قيّمة للغاية لحل معظم آفات المجتمع. وفي عصرٍ للمعلومات فيه قيمة اقتصادية أكبر من ذي قبل، تتجلى ضرورة أن يكون للتعليم أولوية قومية عليا. ومن الواضح أيضًا ترجيح نجاح النظم الديمقراطية حين يشيع الوصول بسهولة إلى تعليم عالي الجودة.

إن التعليم في حد ذاته ضروري؛ لكنه لا يكفي وحده. فجماعة المواطنين المتعلمة أكثر ترجيحًا لأن تكون جماعة مواطنين أشد وعيًا، لكن المفهومين يختلفان اختلافًا بيّنًا. فمن الممكن أن يكون المرء حاصلاً على تعليم عالي المستوى، وفي الوقت نفسه أعطيت له معلومات مضللة أو خاطئة. ففي ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، كان كثير من

أعضاء الحزب النازي في ألمانية حاصلين على مستوى تعليمي رفيع للغاية - لكن معرفتهم عن الأدب والموسيقى والرياضيات والفلسفة مكّنتهم فحسب من أن يكونوا نازيين أشد اقتداراً. ولا يهم مدى ما وصلوا إليه من تعليم، ولا يهم إلى أي حد صقلوا عقولهم، فقد كانوا واقعين في شرك شبكة دعاية استبدادية تحشدهم من أجل أغراض شريرة.

أما عصر التنوير، فبرغم كل سماته التحررية -ولا سيما منحه الأفراد القدرة على استخدام العقل بوصفه مصدر سلطة ونفوذ- له أيضًا جانب مظلم شعر المفكرون بالقلق منه منذ بدايته. فالتفكير المجرد، عندما ينتظم في صيغ منطقية بارعة تامة في ذاتها، يمكن أن يكون له أحيانًا أثره الذي يشبه التنويم المغناطيسي فيستحوذ تمامًا على العقل البشري فيما يتعلق بمنع حدوث تأثيرات نضج الخبرة اليومية. ومرة تلو المرة، أوصد المؤمنون المتحمسون بالفلسفات والعقائد محكمة التنظيم عقولهم أمام صرخات المعاناة البشرية التي يصيبون بها الآخرين الذين لم يبرهنوا بعد على إخلاصهم، وتنازلهم عن عقولهم إلى العقيدة نفسها.

تمثل الحريات التي اشتمل عليها «التعديل الأول» في دستورنا حكمة القرن الثامن عشر، التي اكتسبت بعد لأيٍ، وهي وجوب أن تكون لدى الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة في الاعتراض والاستفهام، وبذلك يغرسون القيم الإنسانية باستمرار في العقائد والأفكار السائدة في زمانهم، ويشاركوا الآخرين حكمة خبرتهم.

وكما كتب جيفرسون في رسالة إلى تشارلز يانسي: «إن الموظفين في كل حكومة لديهم نزعات طبيعية للسيطرة الكاملة على حرية ناخبيهم وأموالهم. وليس هناك ضمانة موثوق بها لهذا سوى الناس أنفسهم، ولا يمكن أن يكونوا في أمان معهم دون معلومات. وحيث تكون الصحافة حرة، ويكون كل إنسان قادرًا على القراءة يكون كل شيء في أمان».

في عهد مؤسسينا، كان هذا الدافع الإنساني لطلب الحق في التعاون في إيجاد حكمة مشتركة، هو الدافع القوي وراء مطالبة الولايات حماية إمكانية الوصول بحرية إلى الصحافة المطبوعة وحرية التجمع، وحرية مطالبة الحكومة بأي شيء، وحرية الأديان، وحرية التعبير. فقد قال الجنرال جورج واشنطن في خطاب له أمام ضباط الجيش عام 1783: «إذا منع الرجال من التعبير عن آرائهم في أمر قد يتضمن نتائج بالغة الخطورة، وتحتاج اهتمام كل الناس، لن يكون للعقل فائدة، فربما تنتزع حرية التعبير، فنساق في صمت وغباء كالشياة التي تساق إلى المجزر».

لكن القرن العشرين جاء ومعه دروسه المريرة. فقد تم استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية ذات السطوة الواسعة، التي بدأت باتخاذ مكان الصحافة المطبوعة -المذياع والسينما أولاً ثم التلفاز- في تلقين ملايين الألمان والنمساويين والإيطاليين والروس واليابانيين والصينيين وغيرهم، عقائد مجردة معقدة جعلت كثيرًا منهم صمًا وعميانًا وفاقدي الحس بالاقتياد المنظم لعشرات الملايين من إخوانهم - البشر «إلى المجزر».

كانت النازية والفاشية والشيوعية نظم عقائدية يتبناها بحماس ملايين الرجال والنساء من ذوي الثقافة الرفيعة. وكانت العقائد

الاستبدادية كافة، بلا استثناء، مستقلة بذاتها ويتم توصيلها عبر تدفق الدعاية في اتجاه واحد يمنع الناس، الذين وقعوا في شرك الأيديولوجية من المشاركة الفاعلة في الاعتراض على افتقارها للقيم الإنسانية.

ولسوء الحظ، فإن تراث مجازر القرن العشرين الموجهة عقائديًا كانت تضم مذهب شكوكي جديد في العقل ذاته - لأن رجال الدعاية كانوا يستخدمون العقل بسهولة لإخفاء دافعهم للسلطة في عباءة صيغ فكرية بارعة ومغرية.

وفي عصر الدعاية، يصبح التعليم نفسه مثار شك. وعندما تنسج العقيدة في معظم الأحيان مع «الحقائق» التي يتم نقلها في حزم دقيقة الصياغة ومستقلة بذاتها، فمن الطبيعي أن يبدأ الناس بالارتياب فيما يقال لهم. وعندما يكون الناس عرضة لإعلان جماهيري دائم الوجود لا يكل، يبدأ العقل والمنطق في الظهور، في معظم الأحيان وكأنهما مجرد خادمين لقوة التسويق المعقدة. وإن كون هذه الأساليب نفسها تهيمن الآن على الرسائل السياسية التي يرسلها المرشحون إلى الناخبين، يضع سلامة ديمقراطيتنا تحت سحابة الشك والريبة نفسها.

وفي كثير من الأحيان، تعطي معظم المنظمات الدعوية -التقدمية والمحافظة على حد سواء- الانطباع بأنها بالفعل تمتلك الحقيقة حصريًا، وما عليها سوى «تعليم» الآخرين ما يعرفونه فعلاً. وإن الحنق تجاه هذا الاتجاه هو واحد من الأسباب العديدة التي أدت إلى بعث المزاج التقليدي المعادي للفكر في أمريكة.

عندما لا تتاح للناس فرصة التفاعل النّدي، واختبار صلاحية ما «يتعلمونه» في ضوء خبرتهم، والاشتراك مع بعضهم في حوار حيوي فعال يثري ما يقوله «الخبراء» لهم مع حكمة الجماعات كلها، فمن الطبيعي أن يبدؤوا بمقاومة التسليم بأن معرفة الخبراء أفضل.

فإذا كان المواطنون رفيعو الثقافة ليس لديهم وسيلة فعالة لتوصيل أفكارهم للآخرين، ولا إمكانية واقعية لتحفيز تكوين رأي الكتلة الحرجة لدعم أفكارهم، إذاً فتعليمهم لا أهمية له فيما يتصل بقدرة ديمقراطيتنا على الحياة.

إن علاج ما يمرض ديمقراطيتنا ليس مجرد تعليم أفضل (على أهميته)، ولا في التربية الوطنية (التي تحظى بأهمية لا تقل عن التعليم)، وإنما إعادة تأسيس خطاب ديمقراطي حقيقي يمكن للأفراد المشاركة فيه بطريقة هادفة - حوار الديمقراطية الذي تثير فيه أفكار الأفراد وآراءهم الجديرة بالتقدير -في الواقع- استجابة لها معنى.

وفي عالمنا اليوم، يعني ذلك إدراك استحالة وجود جماعة مواطنين واعية دون وجود جماعة مواطنين وثيقة «الصلة». وفي حين يظل التعليم أمرًا مهمًا، فإن الصلة الآن هي الأساس. وتتألف جماعة المواطنين وثيقة الصلة من رجال ونساء يناقشون الأفكار والقضايا ويقلبونها على وجوهها المختلفة بين بعضهم بعضًا، ويختبرون بصفة مستمرة صلاحية المعلومات والانطباعات التي يتلقونها من بعضهم بعضًا، والتي يتلقونها من حكومتهم على حد سواء. فلا يمكن أن تكون جماعة المواطنين على اطلاع ودراية دون تدفق مستمر لمعلومات أمينة

عن الأحداث الجارية، ودون فرصة كاملة للمشاركة في الخيارات التي يجب على المجتمع اتخاذها.

إضافة إلى ذلك، إذا كان المواطنون يشعرون بأنهم محرومون من فرصة كاملة للمشاركة في الحوار القومي، فلا يمكن الإلقاء باللائمة عليهم إذا نما لديهم شعور بفقدان الرغبة في العملية. والمؤكد أن عددًا كبيرًا من الدراسات المسحية والأبحاث قد بينت بالوثائق تآكل المعرفة العامة بالحقائق الأساسية المتعلقة بديمقراطيتنا.

فعلى سبيل المثال، من البيانات التي جمعها مركز دراسات الانتخابات الوطني عن أحد الانتخابات الحديثة، استطاع 15% فقط من المستجيبين في الاستطلاع تذكر اسم واحد فقط من المرشحين في انتخابات دائرتهم الانتخابية. واستطاع أقل من 4% تذكر اسمي مرشحين اثنين. ومن الصعب إلقاء اللوم عليهم حين تكون هناك سباقات تنافسية قليلة للغاية. وقد وجد الأستاذان جيمس سنايدر وديفيد ستروبيرج أن معرفة المرشحين تزداد في الأسواق الإعلامية حيث تغطي الصحف المحلية نواب الكونجرس بدرجة أكبر. وقد زعم عدد ضئيل للغاية من المستجيبين عدم استفادتهم بأي شيء على الإطلاق عن انتخاباتهم البرلمانية من نشرات الأخبار التلفازية.

كذلك، طبقًا لمسح أجرته (فايندلو دوت كوم)، فإن 43% من الأمريكيين استطاعوا ذكر اسم قاض واحد فقط في المحكمة العليا. وفي هذا المسح، عرّف المستجيبون خطأً جورج دبليو. بوش وأرنولد شوارزنيجر بأنهما قاضيان في المحكمة العليا. بالإضافة إلى أن هذا المسح، الذي تم

التصريح بنشره في يناير 2006، أجري مباشرة بعد أن ظهرت وظيفتان شاغرتان جديدتان في المحاكم. وطبقًا لمسح مركز دراسات الانتخابات الوطني لعام 2000، لم يستطع سوى 11% فقط التعرف على رئيس المحكمة العليا حين كان يشغل هذا المنصب ويليام رينكويست.

إن تغريب الأمريكيين عن العملية الديمقراطية قد تسبب في تآكل معرفة الحقائق الأساسية الضرورية عن بنيتنا الدستورية لنظام المساءلة والمحاسبة. فعندما أجرى مركز أننبيرج للسياسة العامة التابع لجامعة بنسلفانيا، دراسة مسحية واسعة عن دستورنا، نشرت في سبتمبر 2006، وجد أن أكثر من ثلث المستجيبين كانوا يعتقدون أن للهيئة التنفيذية الكلمة الفاصلة في كل القضايا، وأن بإمكانها فرض سلطانها على السلطتين التشريعية والقضائية. وكان نصف عدد المستجيبين تقريبًا -53%- يعتقدون أن الرئيس مطالب بالالتزام بقرار المحكمة العليا، حتى إن كان غير موافق عليه. كذلك فإن 55% فقط ممن شاركوا في الاستطلاع كانوا يعتقدون أن للمحكمة العليا سلطة إعلان أن أحد قوانين الكونجرس غير دستوري. وقد وجدت دراسة أخرى أن أغلبية المستجيبين لا يعرفون أن الكونجرس -وليس الرئيس- لديه سلطة إعلان الحرب.

وقد أجرى معهد دراسات بين-الكليات في عام 2005 دراسة عما يعرفه طلاب الكليات في بلادنا عن الدستور، والحكومة الأمريكية والتاريخ الأمريكي دفعت حملة جمعية العلوم الأساسية الأمريكية للتربية الوطنية، لإعلان أن «من البدهي أن المستويات الحالية من

المعرفة السياسية بالغة الانخفاض لدرجة تهدد حيوية السياسات الديمقراطية واستقرارها في الولايات المتحدة».

وقد وجدت الدراسة أن أقل من نصف عدد طلاب الجامعات «كانوا يعرفون أن عبارة «إننا نؤمن بأن هذه الحقائق بيّنة بذاتها، وأن كل الناس خلقوا سواسية»، وردت في «إعلان الاستقلال». كما وجدت أيضًا أن «أغلبية ساحقة وصلت إلى 72.8% لم تستطع أن تعرّف مصدر فكرة إقامة (جدار عازل) بين الكنيسة والدولة تعريفًا صحيحًا».

وعندما أجرت مؤسسة جون إس. وجيمس إل. نايت دراسة مسحية على طلاب المدرسة الثانوية لمعرفة شعورهم تجاه «التعديل الأول» للدستور، وجدوا أن «بعد قراءة نص (التعديل الأول) على الطلاب، كان أكثر من ثلث عددهم (35%) يرى أن (التعديل الأول) تجاوز في ما يكفله من حقوق. ولم يكن ربع العدد تقريبًا (نحو 21%) يعرفون عن (التعديل الأول) ما يكفي حتى لتكوين رأي. ومن بين هؤلاء الذين عبروا عن رأيهم في الموضوع وافقت نسبة أعلى (44%) على أن (التعديل الأول) تجاوز فيما يكفله من حقوق». وقد أظهر المسح أن «نحو ثلاثة أرباع» طلاب المرحلة الثانوية «إما لا يعرفون شعورهم تجاهه [التعديل الأول] أو أنهم يعدونه أمرًا مسلمًا به»:

كتب توماس جيفرسون ذات يوم أنه «كلما كان الناس أكثر وعيًا، أمكن للحكومة أن تثق بهم، أو كلما ازدادت الأمور سوءًا لدرجة جذبت اهتمامهم، يمكن الاعتماد عليهم في تصحيحها». وأضاف قائلاً: «إذا كانت أمة ما تتوقع أن تكون جاهلة وحرة، في سياق حضاري، فإنها تتوقع ما لم يكن ولن يكون».

لكننا الآن في مرحلة ضعف شديد. فكما ذكرت سابقًا، حين أصبح التلفاز المصدر الأساسي للمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، تغيّرت «سوق الأفكار» تغيرًا جذريًا. فقد أصبحت الاتصالات كافة من جانب واحد، مع تدهور حاد في الديمقراطية التشاركية.

وأثناء هذه المرحلة من شدة ضعف الديمقراطية الأمريكية في حين لا يزال التلفاز التقليدي هو مصدر المعلومات المهيمن، وقبل أن يستكمل إنشاء الإنترنت وتؤمن بوصفها وسيطًا مستقلاً محايدًا - هناك خطوات أخرى يمكن؛ بل وينبغي، اتخاذها لغرس قدر أكبر من التواصل في حكمنا الذاتي.

على سبيل المثال، أخفق الكونجرس -بمجلسيه النواب والشيوخ- في أن يستغل التلفاز والمذياع والإنترنت الاستغلال الأمثل في الاتصال بالمواطنين في كل ولاية ومقاطعة نيابية. فقد تكيفت السلطة التنفيذية ببراعة مع التلفاز منذ زمن طويل من أجل الوصول إلى الحد الأقصى لتأثير الرئيس في الاتصال بالشعب الأمريكي -وغيره من المشاهدين- عبر وسائل الإعلام الإلكترونية. أما الكونجرس فعلى العكس من ذلك، كان يرى الأعضاء الأفراد في مجلسي النواب والشيوخ يستخدمون وسائل الإعلام الإلكترونية إلى أقصى حد، في حين لم تستخدمها المؤسسة كلها. وقد ارتفع معدل إعادة انتخاب أصحاب المناصب، لكن احترام السلطة التشريعية هبط تمامًا.

لقد شاركت في محاولة فتح جلسات الكونجرس للبث الحي في المذياع والتلفاز في أواخر السبعينيات وما بعدها، وعندما انتقلت إلى مجلس

الشيوخ، شاركت أيضًا في فتح جلسات مجلس الشيوخ للبث الإعلامي الحي. لكن كلا المجلسين كانا يصران على طلب تسليط الكاميرا فقط على الأعضاء الأفراد أثناء تحدثهم.

كان ذلك تحديد ضروري لإقناع زعامة الكونجرس بالسماح بالتغطية الإعلامية بصفة عامة، لكن كانت نتيجة هذا القرار عدم وجود عقوبة لترك العضو مقعده خاليًا، ولا عقوبة للمؤسسة ككل حين تكون كل المقاعد خالية أو تكاد تكون كذلك. وهذا أحد الأسباب في أن المناقشات التي تجري في قاعة الكونجرس يكون الحضور فيها ضئيل في معظم الأحيان، وغالبًا لن يكون إجباريًا بعد الآن.

حتى عهد قريب، كان ما يحدد جدولة المناقشات المهمة في الكونجرس في الأساس هو موافقة الأعضاء الأفراد، الذين يعملون بصفة رتيبة لمدة ثلاثة أو أربعة أيام فقط في واشنطن، ثم يعودون إلى مقاطعاتهم وولاياتهم للإعداد المتواصل تقريبًا للحملات وإلى أماكن مختلفة في أنحاء البلاد لجمع التبرعات. وتقوم الزعامة الجديدة بتجريب التغييرات اللازمة، لكن لا بد من مراعاة أولوية إعادة صلة الشعب الأمريكي بجوهر العملية التشاورية.

ينبغي أن تدرج المناقشات الملحة والأشد أهمية في وقت المشاهدة الرئيسة فما من شك، في رأيي، في أن معظم الأمريكيين سيولون عناية شديدة للمناقشات التي تتم أثناء جلسات الكونجرس إذا وضع مجلسا النواب والشيوخ مخططًا لاستغلال أكثر الساعات ملاءمة أثناء أمسيات أيام الأسبوع لعرض أشد المناظرات أهمية.

ثمة مهمة أخرى ملحة أثناء هذا العرض لعوامل الضعف، وهي تجريب أساليب جديدة للحد من تأثير المؤسسات المالية الضخمة على المرشحين للإدارة المنتخبة. وأنا أشك في فعالية أي إجراءات إصلاحية مادامت وسائل الاتصال الرئيسة بالناخبين ستبقى عبر إعلانات التلفاز الباهظة ذات الثلاثين ثانية. مع ذلك، لطالما أيدت التمويل العام الكامل القوي للانتخابات الفيدرالية - بشرط تشجيع كل المرشحين على قبول التمويل والموافقة في مقابل ذلك على منع التمويل الخاص للحملات. وأدرك أن إمكانية تنفيذ مثل هذا القانون ليست مرتفعة، لكنه يستحق الدفاع عنه بسبب الضرر البالغ الذي أصاب ديمقراطيتنا جراء هيمنة المسهمين الأثرياء.

إن التضليل مدفوع الأجر -لتأييد المرشحين وحق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها- يلوث الخطاب الديمقراطي في أمريكة. ومادام من المستحيل سياسيًا مجرد حظر هذا التمويل، ينبغي علينا السعي لتحقيق ثاني أفضل خيار - زيادة شفافية المسهمين كافة ليتضح مصدر التمويل. كما أن مراجعة أخرى قد تستلزم الشفافية التامة في تمويل المنظمات غير الربحية.

وإذا أخذنا مثالاً واحدًا لسبب وجوب هذه الإجراءات، فلننظر إلى تجربة كاليفورنية القريبة، حين سعى المدافعون عن مصادر الطاقة المتجددة إلى مبادرة للمصلحة العامة، مشروع قانون رقم (87)، إذ وفرت شركات النفط الكبرى كل ميزانية الإعلانات التلفازية فعلاً لمعارضة المبادرة ولاستنزاف المؤيدين بأكثر من ثلاثين مليون دولار

حسب التقديرات المعتدلة. ولكن، حين ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع، لم يكن لدى كثير منهم أي فكرة عن أن صناعة النفط هي المسؤولة بصفة أساسية عن الحملة التلفازية الضخمة، التي أقنعت الأغلبية بالتصويت بالرفض على مشروع القانون.

يطالب بعض أهالي كاليفورنية الآن بالكشف عن من يقوم بتمويل الإعلانات التلفازية أثناء الحملات، حتى يعرف الشعب أي صناعة أو تجارة او جماعة سياسية تؤيد -أو تعارض- حق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها. فلو أن هذا القانون صدر عام 2006؛ لكانت إعلانات صناعة النفط ضد مشروع القانون (87) قد أضيفت إليها بوضوح عبارة «التمويل الرئيس ضد هذه المبادرة من صناعة النفط». وقد تظهر اللغة نفسها في كتيبات الناخبين وفي ورقة الاقتراع نفسها. وهناك مطالبة بكشف مماثل بالنسبة لإعلانات المذياع والصحف.

إنني متشكك في حكمة حق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها بصفة عامة بسبب احتمال تجريد العملية الديمقراطية من عناصرها التشاورية الضرورية. مع ذلك، فإن هذا النوع من الشفافية قد تُجرِّد هذا الهجوم الخاص على العقل من سلاحه وتعيد نظام المبادرة إلى مظهر الديمقراطية الخارجي.

ولكن في النهاية، لن تنقذ أي إجراءات إصلاحية الديمقراطية الأمريكية ما لم نجد طريقة لاستعادة الدور الأساسي لجماعة المواطنين الواعية. وكان الانطلاق الثوري الذي قامت عليه أمريكة هو الاعتقاد الجرئ بأن «جماعة المواطنين الواعية هي المستودع الحقيقي للإرادة العامة». حسبما قال توماس جيفرسون.

لقد أدرك مؤسسونا أن من يتسلحون بالمعرفة والقدرة على نقلها يمكنهم حكم أنفسهم، ويمارسون السلطة المطلقة في حكم الذات بأسلوب مسؤول. وعرفوا أن الديمقراطية تقتضي تدفقًا حرًا للمعلومات إلى المواطنين، ومنهم وهو الأهم.

ذلك يعني أننا تأخرنا كوننا مواطنين عن دراسة دورنا في السماح؛ بل في عدم منع عدم التوازن الخطر الذي نشأ مع محاولات السلطة التنفيذية الهيمنة على نظامنا الدستوري، وقلب وضع ديمقراطيتنا المضمحلة وضعفها الصادم.

ولحسن الحظ، لدينا الآن الوسيلة المتاحة لنا، التي يمكن للشعب الأمريكي بها إعادة تبادل الأفكار الحر والمفعم بالحيوية مع بعضنا بعضًا في القضايا وثيقة الصلة بمسار ديمقراطيتنا كافة. ولدى الإنترنت إمكانية إحياء الدور الذي يقوم به الناس في إطار العمل الدستوري.

مثلما أدت الصحافة المطبوعة إلى ظهور مجموعة جديدة من الإمكانيات بالنسبة للديمقراطية، بدءًا من خمس مئة عام مضت، ومثلما أعاد ظهور البث الإلكتروني صياغة تلك الإمكانيات – بدءًا من الربع الأول من القرن العشرين – يقدم لنا الإنترنت إمكانيات جديدة لإعادة إقامة حكم ذاتي موظف على نحو سليم، حتى قبل أن ينافس التلفاز على الجمهور.

وفي الواقع، ربما يكون الإنترنت أكبر مصدر للأمل في إعادة إقامة بيئة اتصالات مفتوحة يمكن أن يزدهر فيها حوار الديمقراطية، فقد قلص إلى حد بعيد حواجز الدخول للأفراد. كما أن الأفكار التي يسهم

بها الأفراد يتم تناولها، في أغلب الأحيان، حسب قواعد جدارة الأفكار. والإنترنت هو أشد الوسائط تفاعلية في التاريخ، وهو صاحبة أكبر إمكانية لإقامة الصلة بين الناس، وبينهم وبين عالم المعرفة.

وهناك فارق مهم جدير بالذكر هي أن الإنترنت ليست مجرد منبر آخر لنشر الحقيقة، إنه منبر «للسعي إلى» الحقيقة، وللإبداع غير المركزي للأفكار وتوزيعها، كما أن الأسواق آلية لامركزية لإيجاد السلع والخدمات وتوزيعها. إنها، بعبارة أخرى، منبر للعقل.

لكن مثلما أن تجنب التصوير الوهمي -غير الواقعي- للصحافة المطبوعة والمنظومة البيئية التي تنشئها، أمر مهم، فمن الضروري أيضًا الحفاظ على رؤية واضحة جليّة لمشكلات الإنترنت ومساوئها. فمن الصعب تصور أي شرور بشرية لا تعرض بغزارة بصورة أو بأخرى في مكان ما على الإنترنت. ويشعر آباء الأطفال الصغار دائمًا بالفزع عند إدراك ما يمكن أن يتاح بمنتهى السهولة لأطفالهم من مواد فاحشة وبشعة وعنيفة، حين لا تخضع عادات تصفحهم للمراقبة أو تكون بلا حدود إليكترونيًا؛ إذ يتم وصف انتحار المراهقين، وألوان الفسوق، والسلوك الإجرامي بأنواعه كافة -بل والحث عليه- كما يرى بعضهم. وكما هو الحال مع أي أداة لدى البشر، يمكن استخدامها لأغراض شريرة، ولمقاصد طيبة على حد سواء. وكما هو الحال دومًا، الأمر يرجع إلينا- ولا سيما من يعيش منا في نظام ديمقراطي -في اتخاذ خيارات ذكية فيما يتعلق بكيفية استخدامنا لهذه الأداة بالغة القوة، ولأي غرض نستخدمها.

لكن لا بد من تطوير الإنترنت وحمايتها، بالطريقة نفسها التي نطور بها الأسواق ونحميها، عبر إقرار قواعد عادلة للمشاركة وممارسة سلطة القانون. كما أن الشدة نفسها التي استخدمها مؤسسونا لحماية حرية الصحافة واستقلاليتها، مناسبة الآن في دفاعنا عن حرية الإنترنت. فالمعايير واحدة: بقاء جمهوريتنا.

إن الزيادة المتسارعة في أهمية الإنترنت في الأسواق الاستهلاكية للسلع والخدمات، وإقرار العمل التجاري السريع لخطط الإعلان على الإنترنت، تتضمن بوضوح أن المسألة مسألة وقت فحسب قبل أن تؤدي الإنترنت دورًا أكبر -إلى حد بعيد- في تغذية حوار الديمقراطية.

والتحدي هو التعجيل بتلك العملية، وتشكيل تطورها بطرق توصل إلى إعادة إقامة نظام ديمقراطي وظيفي كامل؛ لأن هذه النتيجة ليست حتمية مطلقاً.

يجب أن نضمن بقاء الإنترنت مفتوحًا، ويمكن للمواطنين كافة الوصول إليه دون أي قيود على قدرة الأفراد على اختيار ما يشاؤون من محتوياته، بصرف النظر عن موفر خدمة الإنترنت الذي يستخدمونه للاتصال بالشبكة العالمية. ولا يمكننا أن نعتبر هذا المستقبل أمرًا مسلمًا به، بل لا بد أن نستعد للدفاع عنه، بسبب تهديد دمج الشركات والسيطرة على سوق الأفكار في الإنترنت؟ فستكون هناك أمور كثيرة على المحك لو سمح بحدوث ذلك. ويجب أن نضمن بكل وسيلة ممكنة أن هذا الوسيط الخاص بمستقبل الديمقراطية يوجد في شكل سوق

حرة مفتوحة للأفكار، كان مؤسسونا يعرفون أنها جوهرية لسلامة الحرية وبقائها.

توجد عدة عقبات تقنية وسياسية، سيكون علينا جميعًا، كوننا دولة، تحديد كيفية التغلب عليها.

وكما قال أحد مؤسسي الإنترنت، وهو (فينتون جي. سيرف) في شهادته أمام الكونجرس في بداية عام 2006: «لقد وفرت بيئة التجديد النابضة بالحياة، التي تكمن في قلب الإنترنت، الثروة والفرص لملايين الأمريكيين. فلا بد من تغذية هذه المنظومة البيئية -القائمة على شبكة مفتوحة محايدة- وتشجيعها».

وفي الواقع، هذا بالتحديد هو الهدف الذي يأمل معظم الناس أن تتمكن الإنترنت من تحقيقه: إنشاء ديمقراطية متصلة أو «سلكية». وكانت هناك بعض العلامات الواعدة على أن الإنترنت سيحيي خطابنا الديمقراطي وينعشه.

لقد أدت السهولة التي يتمكن بها الأفراد من نشر أفكارهم على الإنترنت إلى نشأة أهلية جديدة للأفكار تشبه في بعض صورها الساحة العامة التي وجدت في عهد تأسيس أمريكة. وللإنترنت خصائص بنيوية عديدة تجعله مفيدًا وقويًا، ولا سيما كونه أداة لإعادة تفعيل الديمقراطية النيابية.

إن إحدى سمات الاتصال عبر الإنترنت، التي تجعلها سهلة المنال للأفراد، هي اعتمادها الشديد على النَّص؛ فكل من يتعلم قراءة نص،

يتعلم أيضًا كتابة نص. وبالنسبة لمعظم الناس، فإن نشر رسالة نصية على الإنترنت أسهل اليوم مما كان عليه نشر كتيب مطبوع في أواخر القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك، فعلى العكس من البث الإذاعي والتلفازي، لا توجد قيود حقيقية على عدد طرق الدخول إلى الساحة العامة الموجودة على الإنترنت.

كذلك، فإن الإنترنت وسيط مثالي -إلى حد بعيد- للأفراد ذوي الآراء والاهتمامات المشتركة ليجدوا بعضهم بعضاً، ويكونوا مجموعات حول اهتماماتهم المشتركة. ولقد أصبحت لتنظيمات الاتصال المباشر على الإنترنت online فعلاً سمة جديدة بالغة القوة من سمات ديمقراطية أمريكة.

تجذب المجموعات السياسية ذات الاتصال المباشر على الإنترنت، مثل «موف أون دوت أورج» و«رايت مارتش دوت كوم»، عدداً أكبر من الناس إلى العملية السياسية باستخدام الانترنت للحث على المشاركة. وهي لا تستخدم الإنترنت أداةً تنظيمية للاتصال المباشر فحسب؛ بل أيضًا لتنظيم الاجتماعات خارج الاتصال المباشر، مثل الحفلات المنزلية. وتستخدم قوائم عناوينها الإلكترونية لتنبيه أعضائها إلى التطورات السياسية والمجتمعية التي قد تهمهم، والتي قد لا يعرفون عنها شيئًا لولا تنبههم إليها.

ومن تجربتي الخاصة، استخدمت موقع «أل جور دوت كوم» للاتصال بمئات الآلاف من الأشخاص للتواصل بشأن أزمة المناخ. وشاركت «موف أون دوت أورج» «أل جور دوت كوم» في استضافة اثني عشر ألف شخص

في العام الماضي عندما صرحت شركة بارامونت [للإنتاج السينمائي] بعرض نسخة من إسطوانة فيديو «حقيقة غير محبوكة». وبالمناسبة في الوقت نفسه، كان موقع «رايت ماتش دوت كوم» من بين مواقع عديدة على الإنترنت كانت تجتمع للهجوم علىّ بسبب آرائي عن التغير المناخي.

كذلك بدأت قوة تنظيم الاتصال المباشر يخلق الأمل لكثير من الناس في أم تلك المنظومة الحالية لتمويل الحملات السياسية في أمريكة -التي تهيمن عليها الآن المصالح الخاصة- قد يحل محلها في النهاية ملايين التبرعات الصغيرة التي يتم جمعها عبر الإنترنت، لتتجاوز قيمة ما يدفعه عدد أقل من المتبرعين الكبار الذين يدفعون مبالغ أكبر.

وإن التطور والنمو النسبيين في عملية التدوين الحديثة هما أيضًا علامة واعدة على حوارنا القومي. وبصفة عامة، فإن المدونين مواطنون مهتمون يريدون مشاركة أفكارهم وآرائهم مع غيرهم من الناس.

إن لدى بعضهم أمورًا مهمة بحق يقولونها، في حين لا يوجد لدى بعضهم الآخر ما يقوله، لكن ربما كان أهم شيء في مسألة التدوين هي العملية نفسها. فبعرض أفكارهم على الإنترنت، بالاتصال المباشر، يستعيد المدونون تراث مؤسسينا في جعل أفكارهم في الشؤون الداخلية القومية متاحة بصورة علنية.

إنهم يفعلون ذلك بأسلوب جديد. وكما قال لاري ليزج، أستاذ القانون في كلية ستنافورد للقانون ومؤسس مركز الإنترنت والمجتمع: «الناس يعرضون وقتما شاؤوا، ويقرؤون وقتما يريدون...فالمدونات متاحة للخطاب العام دون أن يحتاج الناس للتجمع في مكان واحد

على الإطلاق». ونتيجةً لذلك، فإن التدوين في طريقه لأن يصبح قوة مؤسسية كبرى قادرة على التأثير في السياسات القومية.

فبالإضافة للنصوص المكتوبة، يعبّر الأفراد عن أنفسهم الآن على الإنترنت بأفلام الفيديو والصور المتحركة. فقد مكن الانخفاض المتلاحق في تكلفة كاميرات الفيديو الرقمية وبرامج تشغيل الفيديو في الحاسب المحمول، وما صاحب ذلك من تحسّن في جودة كل منهما – ملايين الناس في صناعة أفلام فيديو قصيرة ومشاركتها مع العالم بأسره عن طريق الإنترنت.

أصبح إرسال الفيديو أكثر شيوعًا عبر الإنترنت، كما أن تكلفة التخزين الزهيدة لأفلام الفيديو المرسلة سهلت على معظم مشاهدي التلفاز الاشتراك فيما تسميه هذه الصناعة «تحولاً زمنيًا»، نحو جعل عاداتهم في مشاهدة التلفاز تتخذ سماتهم الشخصية. فضلاً عن ذلك، تستمر سعة بيانات الاتصال في الارتفاع لتحل محل ناقلات المعلومات الأصغر حجمًا، وستستمر سعة الإنترنت لتوصيل البث التلفازي في التحسن بدرجة كبيرة.

لم يصل الإنترنت بعد إلى مستوى الإعلام التلفازي بوصفه مصدراً مهيمناً على المعلومات، وذلك بصفة عامة بسبب بنيته الأساسية، كما أن اعتماده على عديد من حاويات البيانات الأصغر والأكبر حجمًا يمنع توزيع صور الفيديو كاملة الحركة في الزمن الفعلي، على نطاق واسع. وأثناء السنوات الباقية من هذا العقد سيظل التلفاز الذي يبث برامجه عبر البث الأرضي والأقمار الصناعية بالتأكيد، وسيطًا مهيمنًا على الاتصال في ديمقراطية أمريكة.

هذا هو أحد أسباب أنني عملت طوال السنوات الست الماضية، مع شريكي جول هايت، لإيجاد نموذج تجاري جديد يشجع الأفراد على المشاركة في الخطاب الديمقراطي بلغة التلفاز، وباستخدامه وسيطاً.

يعتمد التلفاز الحالي على إرسال صور الفيديو عبر الإنترنت وسيلة يمكن بها للأفراد أن يرسلوا إلينا ما نسميه «محتوى من صنع المشاهد»، ويرمز إليه بـ VC2. إننا نعتمد على الإنترنت في الحوار الثنائي الذي نجريه كل يوم مع مشاهدينا، ونجعلهم يشاركون في القرارات المتعلقة ببثنا على الشبكة. ونقدم أيضًا، بلا مقابل، على موقع www.current.tv، ما أظن أنه أفضل برنامج تدريبي عبر الإنترنت في العالم في كيفية إنتاج محتوى تلفازي عالي الجودة. وإنني لآمل أن تتمكن الألفة المتزايدة والمنتشرة بالآليات التي يعمل بها التلفاز من كشف غموضها، إلى حد ما على الأقل، وعبر تلك العملية تضعف القوة التي تشبه التنويم المغناطيسي.

والأهم من ذلك، أنني أعتقد أن «كارنت تي في Current TV» يثبت أن (مقرطة) التلفاز* يمكن أن تيسر المشاركة الواسعة في خطابنا القومي. فإننا نحاول العمل داخل وسيط التلفاز لإعادة إيجاد حوار متعدد الأطراف يشمل الأفراد، ويعمل حساب جدارة الأفراد واستحقاقهم. فهناك درجة عالية من الإبداع والذكاء والموهبة لم تستخدم، ولا سيما بين الشباب. وإننا ندعو مشاهدينا -والجمهور بصفة عامة- لإذاعة أخبارهم على الفيديو، وإرسالها لتنشر على شبكة الإنترنت. وهدفنا ليس سياسياً ولا أيديولوجياً.

* أي إعطاءه الطابع الديمقراطي. (المترجمة)

إن المقصود هو إيجاد مجموعة غزيرة من وجهات النظر والآراء الجديدة التي تجبر الناس المتمسكين بأطر عمل صارمة على إعادة تقويم كل شيء. كما أن ربط الأفراد بحوار الديمقراطية عبر وسيط هو، حتى وقتنا هذا -أهم الوسائط- هو وسيلة لإتاحة هذا الوسيط حتى يمكن للأفراد العودة إلى الحوار بأي وجهات نظر يريدونها.

وهناك تطور آخر ملحوظ، كان يمكن أن يدعم ديمقراطيتنا، هو التفجر السريع الذي لا يمكن تصوره لـ «وايكيز» wikis*، ومنها الموسوعة الأشهر وايكيبيديا Wikipedia. والوايكيز هي مواقع على شبكة الإنترنت تجمع معلومات عامة عن مجالات معرفية معينة، أو -في حالة وايكيبيديا- عن كل شيء تقريبًا. والفكرة وراء الوايكيز هين بوجه عام، وهي أن الناس جميعاً يعرفون أكثر مما يعرفه الفرد الواحد. ويسمح لأي شخص بالإسهام في المعلومات في أي وايكي، برغم أن بعض الموضوعات تخضع للتفتيش والمراجعة بانتظام؛ للتأكد من عدم وجود معلومات مضللة أو معلومات خاطئة تشوه عملية تجميع المعلومات؛ فقد يساء استخدام الوايكيز في بعض الأحيان، وفي الواقع، كان صديقي ومعلمي في العمل الصحفي قبل سنوات مضت، جون سيجينثالير، واحدًا من أشد نقاد وايكيبيديا فطنة. لكن الوايكيز تتحسن بصورة مطردة في الجودة والمصداقية ووثاقة الصلة بالموضوع.

---

* wikiكلمة بلغة جزر هاواي تعني (سريع). وهناك رأي يقول إنها كلمة اختصار لعبارة What I Know Is» أو «ما أعرفه هو:» ولم يحدد لها مرادف بالعربية حتى الآن. (المترجمة)

وهناك مثال آخر لتطبيقات الإنترنت ذات الإمكانية الديمقراطية الهائلة، وهي بروز ظاهرة شبكة 2.0 في شبكات العمل الاجتماعي. ففي حين يعد كثيرون مواقع مثل فيس بوك دوت كوم Facebook.com وماي سبيس دوت كوم MySpace.com، فرصًا للمشاركة الاجتماعية والحفاظ على شبكات العمل الاجتماعي، يستخدم آخرون هذه الأدوات لأغراض سياسية صريحة. ولأنها لامركزية تمامًا، فإن إمكانية تشجيع المشاركة فيها لا حدود له تقريبًا.

ولكن مع بشائر نجاح الإنترنت، ثمة تهديد خطر لقدرتها على إحياء الديمقراطية. وينشأ هذا الخطر لأنه -في معظم الأسواق- يوجد عدد قليل للغاية من مشغلي شبكات البث المباشر، وقد لا يتغير هذا الأمر في المستقبل القريب. فلدى مشغلي شبكات البث القدرة البنيوية على تحديد الطريقة التي تنقل بها المعلومات عبر الإنترنت، والسرعة التي تنقل بها. ولدى مشغلي شبكات الإنترنت حاليًا – وهي في الأساس شركات الهاتف والمحطات الأرضية (الكابل) الكبرى – باعث اقتصادي لمد سيطرتهم إلى البنية التحتية المادية للشبكة من أجل التحكم بصورة فعالة في محتوى الإنترنت، فإذا دفعت هذه الشركات الإنترنت في اتجاه خاطئ، سيكون لذلك توابع من شأنها إعاقة تدفق المعلومات الحر عبر الإنترنت بطرق شتى مزعجة.

فإذا حدث ذلك؛ سيكون انتهاكًا لسياسة «عدم التمييز» العريقة التي تتبعها لجنة الاتصالات الفيدرالية، التي وجهت تطور الإنترنت منذ نشأتها. ففي التسعينيات، اختار الكونجرس وإدارة (كلينتون-

جور) عمدًا فرض تنظيمات قليلة للغاية على الإنترنت لتشجيع الابتكار والأعمال التجارية والأنشطة السياسية. واليوم أعيد تسمية هذه السياسة الراسخة الخاصة بـ «عدم التمييز» باسم «حيادية الشبكة».

وبصور عديدة، كان هذا المبدأ هو المسؤول عن مليارات الدولارات في النمو الاقتصادي الذي حفزه الإنترنت. فقد كانت أعظم قصص النجاح بين الأعمال التجارية على الإنترنت، أفكارًا سعى لتحقيقها أصحاب المشروعات الصغيرة الذين لم يكونوا جزءًا من عالم الأعمال التجارية الثابتة – ومن بينهم صديقيّ لاري بيج وسيرجي برين، اللذان كانا طالبي دراسات عليا في علوم الحاسب في جامعة ستانفورد حينما أسسا «جوجل».

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الحواسيب المنزلية أسرع وأشد مقدرة وأرخص سعرًا عما كانت قبل سنوات قليلة مضت، كذلك أصبحت فعلاً كل المكونات التي تتألف منها البنية التحتية للإنترنت، بما فيها المفاتيح ومحركات البحث ذات السرعات العالية. وقد خفّضت هذه التحسينات التقنية مما يتكلفه مشغلو الشبكة لنقل كل «بت bit*» من المعلومات – وهي وحدة البنية الرقمية الأساسية في كل محتوى الإنترنت. وبسبب انخفاض تكلفة نقل المعلومات، التي تتكون من مجموعة من (البت)، يمكن لهؤلاء الذين يقدمون محتوى للإنترنت باستخدام (البت) أن

* □ □ bit أصغر وحدة في قياس سعة الحاسوب، وتعد 1/8 من البايت bite، وهي وحدة القياس التي تتشكل منها وحدات القياس الأكبر مثل الكيلو بايت والميجا بايت والجيجابايت. (المترجمة)

obeikandl.com

يفعلوا كثيراً بتكلفة أقل، مثل الصور المتحركة، والصوت الحي، وإرسال أفلام الفيديو، والمكالمات الهاتفية عالية الجودة. فهذا الهبوط الحاد في تكلفة نقل المعلومات قد زاد أيضًا، إلى حد بعيد، من قيمة الشبكة المعروضة على المستهلكين الذين -نتيجةً طبيعية لذلك- زاد طلبهم للحصول على الإنترنت.

لكن بعض مشغلي الشبكات مثل إيه تي آند تي AT&T وفيريزون Verizon لم يتمكنوا من الاستحواذ على معظم القيمة المرتفعة للإنترنت، كما كانوا يريدون. فالمجددون على حدود الشبكة يجلبون منتجات جديدة للإنترنت، فوجد مشغلو الشبكة صعوبة في زيادة رسوماً الاتصال بالإنترنت بسبب منافسة موفري الخدمة الآخرين، ومقاومة المستهلك للرسوم الأعلى للوصول للإنترنت.

نتيجة لذلك، صار لدى المشتغلين حافز قوي للبحث عن فرص جديدة للفوز بما يسميه علماء الاقتصاد «إيجارات» على القيمة المطردة للشبكة. وبسبب الصعوبة التي يواجهونها في تحميل المستهلك رسوم أعلى للاتصال بالشبكة، يقترح هؤلاء المشغلون فرض رسوماً جديدة تمامًا على شركات الويب web [الشركات العاملة في مجال الإنترنت] وغيرها ممن يضعون محتويات ضخمة على الشبكة، وإنشاء طبقتين من موردي المحتوى.

فشركات الويب تلك التي ترفض دفع المال لمشغلي الشبكة قد يجدون أن مواقعهم وتطبيقاتهم توقفت عن البث بسرعة لمستخدمي الإنترنت. ونتيجة لذلك، قد تفقد شركات الويب هذه أعمالها التجارية، أما

المستهلكون فسيفقدون سهولة الوصول إلى خدماتهم المفضلة المقدمة بالاتصال المباشر. فضلاً عن ذلك، فإن بعض شركات الويب التي كانت ستفرض عليها رسومًا جديدة تقدم خدمات بطريقة الاتصال المباشر تنافس خدمات مماثلة كانت تقدمها الشركات نفسها القائمة على تشغيل الشبكات.

ولإثبات وجهة نظرهم الخاصة «بالإنترنت الطبقي» -الذي يضم مواطنين درجة أولى ومواطنين درجة ثانية على الشبكة- يرى مشغلو الشبكة أنهم بحاجة إلى تكليف شركات الويب وغيرها من مورّدي المحتوى، بدفع تكلفة توسيع نطاق موجات الشبكة.

لكن كل من يستخدم الإنترنت يساعد فعلاً في دفع مقابل له. فكل من لديه موقع على الإنترنت، من جوجل إلى أصغر مدوّن، يدفع مقابل تحميل محتوى الموقع، وكل من يتصل بالإنترنت يدفع مقابل اتصاله. فكل من مستهلكي محتوى الإنترنت ومنتجيه يدفعون أي رسوم يسمح بها السوق.

إن ما يقترحه مشغلو الشبكات هو إعطاؤهم الحق في فرض رسوم تمييزية محتملة تتيح لهم عقد صفقات حصرية مع شركات محتوى الإنترنت التي تدفع للخط الأسرع، في حين يخفضون سرعة هؤلاء الذين لا يمكنهم دفع نفقات إضافية. وكان بإمكان مشغلي الشبكة إعطاء أولوية لنقل بعض المحتويات -محتوياتهم الخاصة مثلاً- على مواد أخرى ينتجها منافسون لها.

ولو سمح بهذا، لخسرت شركات الويب دخلاً كان يمكن أن يخصص لإدخال تحسينات على المنتجات القديمة، وتحديث المنتجات الجديدة. والأسوأ من ذلك، أن صغار منتجي المحتوى الذين يمكنهم الآن الإفادة من طبيعة الإنترنت المزدوجة -سواء موضوعات الاتصال المباشر أو منتديات الخطاب الديمقراطي- ليس بإمكانهم تأمين خدمة اتصال مباشر جيدة.

هناك حاجة مشروعة لأن نحتفظ بحوافز كافية للاستثمار في توسيع سعة شبكة الإنترنت. لكن إذا كان مشغلو الشبكة قد مارسوا -في التسعينيات- السيطرة التي يسعون إلى تحقيقها الآن، لما ظهرت شركات مثل جوجل وياهو وأمازون وغيرها مطلقًا. إنني أعمل مستشارًا أعلى لجوجل ولا يزال لديّ مصلحة مالية في نجاحها المتواصل – لكني أيضًا لديّ مصلحة في النجاح المتواصل لعدد من مشغلي الشبكة الذين هم شركاء تجاريون في كارنت تي في.

لذلك كنت أنظر على هذا الخلاف من كلا الجانبين، وأعتقد حقيقة أن أهم عامل هو الحفاظ على إمكانية الإنترنت في أن تصبح سوق الأفكار المحايدة الجديدة التي نحتاج إليها بشدة لإحياء الديمقراطية الأمريكية. إن أشد مخاوفي هي أن إنشاء إنترنت طبقي سيكون من شأنه الحد من تلك الإمكانية لدرجة خطرة، عن طريق منح أكبر الشركات والمنظمات وأكثرها ثراءً وأشدها استقرارًا دورًا مهيمنًا على الإنترنت، مما يضر بالأفراد والشركات والمنظمات الصغيرة. ويمكن بسهولة صياغة قواعد حيادية شبكة الإنترنت لحماية السوق الحرة والتعبير

الحر في الاتصال المباشر عبر الإنترنت مع وضع الحوافز الاستثمارية الكافية في الحسبان.

عندما قامت المناوشات الأولى في حيادية الإنترنت عام 2006، احتشد كثيرون في مجتمع الإنترنت ممن يتفقون مع وجهة نظري، واستخدموا الأدوات المتاحة على الإنترنت للدفاع عن استقلاله. وأثناء الشهور التي سبقت انتخابات الكونجرس عام 2006، دلت فواتير الاتصالات على أن أكثر من مليون مواطن ونصف المليون اتصلوا بالكونجرس، وأن أكثر من ثمان مئة منظمة شاركت في تنظيم «حافظوا على تحالف الإنترنت» الذي أنشأته منظمة إصلاح الإعلام الصاعدة «فري برس»، باستخدام أساليب تعبئة مبتكرة عبر الاتصال المباشر على شبكة الإنترنت. وقد لحق عدد كبير من المواطنين الذين شكّلوا قاعدة حركة المعارضة بمديري معظم الشركات الراسخة القائمة على الإنترنت، ومديري المشروعات التجارية الصغيرة الذين شاركوهم اهتمامهم. فضلاً عن ذلك، شاركت أعداد ضخمة من المواطنين المؤيدين لحرية التعبير في هذه الحركة أيضًا.

والنتيجة -حسبما قال بن سكوت- مدير السياسات في « تحالف حافظوا على الإنترنت»: «كانت لحظة حاسمة لمؤيدي الإنترنت الديمقراطي ». لكن لا ينبغي النظر إلى هذا الانتصار الذي أحرزته حيادية الإنترنت باعتباره نصرًا نهائيًا للمدافعين عن الإنترنت، فالكونجرس هو الموقع المناسب للعمل، لسبب واحد هو أن الكونجرس يقوم بعملية مراجعة طويلة لقانون الاتصالات الصادر عام 1996، الذي ستتم مراجعته

وتحديثه ليواكب عالم الاتصال المباشر. وهذه مرحلة حاسمة سيتحدد فيها مستقبل الإنترنت عبر إعادة صياغة اللوائح العامة التي تحكم نظم الاتصال الأساسية. فإننا نترك عالمًا كانت خدمات الهاتف والفيديو والبيانات مختلفة تمامًا، لننتقل إلى منبر مجمّع للناس حيث كل شيء جزء في سيل من العناصر الرقمية الصغيرة.

وبينما نقوم بإعداد قانون أساسي جديد لمستقبل الاتصال المباشر، يكون من المناسب واللائق أن تتم مناقشة الحيادية في هذا السياق. وفي الواقع، ينبغي أن تكون الحيادية عقيدة رئيسة تضعنا على أول الطريق المتجه إلى إنترنت ديمقراطي مفتوح حيث يتم تشجيع حرية التعبير والأسواق الحرة. وهذا قرار يستحق اهتمام الكونجرس وهو أهم من أن يترك لإحدى الوكالات.

وأخيرًا يشترك عامة الناس في مناقشة بشأن مستقبل الإنترنت وينتظم كثيرون لصياغة هذا النقاش. وستشهد هذه المرحلة الفاصلة أول تعبئة جماهيرية لممثلي عامة الناس في نقاش بشأن طبيعة تقنية القرن الواحد والعشرين المركزية المربكة ومداها وتنفيذها. فالناس لا يكافحون فقط من أجل حرية التعبير عن طريق الاتصال المباشر عبر الإنترنت، لكنهم يعملون أيضًا من أجل الحفاظ على الإنترنت لامركزيًا وإبقائه وسيطًا لا مالك له للاتصال والتجارة على نطاق واسع.

جاءت تحرير (مقرطة) المعرفة بعصر التنوير عن طريق وسيط الطباعة، والآن يدعم الترابط عبر الاتصال المباشر العمليات غير المركزية التي تنشط الديمقراطية. وبوسعنا أن نراها تحدث أمام

أعيننا: فإننا بوصفنا مجتمعاً نصبح أكثر ذكاءً، والديمقراطية المستخدمة للإنترنت تزداد رسوخًا وتماسكًا، ويمكنك أن تشعر بها.

وبرغم أن بيئة المعلومات في أمريكة قد تغيرت تغيرًا جذريًا في نصف القرن الماضي؛ فإن آراء مؤسسينا المتبصرة مرتبطة بوقتنا الحاضر تمامًا كما كانت منذ أكثر من قرنين من الزمان. والمطلب الأساسي لاستعادة سلامة ديمقراطيتنا النيابية في عصر الإعلام الإلكتروني، هو ضمان اتصال المواطنين الجيد التام بمنتدى عام مفتوح ناشط - منتدى يسهل على الأفراد الوصول إليه، ويعمل وفقًا لمبدأ جدارة الأفكار.

وعبارة «نحن الشعب»، كما قالها لينكولن بصيغة الجمع، لا تزال مفتاح بقاء ديمقراطية أمريكة.

obeikandl.com